

Distr.
GENERAL

S/PRST/1994/52
9 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٤٢٣ التي عقدها مجلس الأمن في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن أعضاء المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علما بالمعلومات التي نقلتها إليه الأمانة العامة عن الحالة في أنغولا، لا سيما في ضوء الرسالة الموجهة من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى الممثل الخاص للأمين العام. ويعتبر المجلس أن هذه الرسالة تشكل القبول الرسمي المطلوب من جانب يونيتا للمجموعة الكاملة من المقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي قدمها إليها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤ الممثل الخاص للأمين العام وممثلو الدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية.

"إن مجلس الأمن يرحب بهذا التطور. فبقبول يونيتا للمجموعة الكاملة للمقترحات، تكون قد استوفت المتطلبات المنصوص عليها في هذا الشأن في قرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤). وفي هذا الصدد، وفي ضوء المفاوضات الجارية حالياً، وافق مجلس الأمن على ألا ينظر في الوقت الحاضر، في فرض تدابير إضافية ضد يونيتا على النحو المبين في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

"ويرى مجلس الأمن أنه، وبعد أن قبلت حكومة أنغولا ويونيتا المجموعة الكاملة لمقترحات المصالحة الوطنية، أصبح الطريق ممهداً لاستكمال مفاوضات لوساكا في وقت مبكر من أجل التوصل إلى اتفاق شامل في إطار "اتفاقات السلم"، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث المجلس كلا الطرفين على التوصل إلى اتفاق قبل انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويؤكد المجلس من جديد عزمه على إعادة النظر في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة مستقبلاً في أنغولا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق للسلم بحلول ذلك التاريخ.

"ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ من جراء استمرار النزاع المسلح في أنغولا. وهو يكرر مطالبته الطرفين بالتوقف عن جميع العمليات العسكرية الهجومية، ويذكرهما مرة أخرى بأن كل هذه الأعمال تهدد احتمالات التوصل إلى سلم عن طريق التفاوض. كما أن الجهود الرامية

إلى جني مزايا عسكرية قصيرة الأجل، والتسويق في محادثات لوساكا للسلم لن تعمل إلا على إطالة أمد الصراع واستمرار معاناة الشعب الأنغولي، وصرف المجتمع الدولي عن المشاركة في تقديم المساعدة إلى أنغولا.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء أي عمل يَرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين في أنغولا، ويناشد جميع الأطراف ضمان أمن وسلامة موظفي وممتلكات الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية تسهيل حرية الحركة المطلقة لإمدادات الإغاثة الإنسانية وللعمال في تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء إقليم أنغولا".

— — — — —